



PROVISIONAL

A/40/PV.27
11 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥٠٠

(اسبانيا)

السيد دى بيتنيس

الرئيس :

المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب سعادة السيد خوليو غاريت أيبيون ، نائب رئيس جمهورية بوليفيا

ألقى الكلمة كل من :

السيد هاردينغ (جامايكا)

السيد بارو (بليز)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التصحیحات فیتبعی الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وینبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع الى رئيس قسم تحریر الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع العرض على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-64157/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تستمع الجمعية العامة بعد ظهر اليوم الى بيان معاذه السيد خوليو غاريت أيبون نائب رئيس جمهورية بوليفيا .

اطلب السيد خوليو غاريت أيبون نائب رئيس جمهورية بوليفيا الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يسرني بالغ السرور ان ارجو معاذه السيد خوليو غاريت أيبون نائب رئيس بوليفيا . وادعوه الى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

السيد غاريت أيبون (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اود بادىء ذى بدء ان اعرب لكم عن اغتناب حكومة بوليفيا لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة . حيث ان ذلك ينطوى على اهمى معانى التقدير لشخصكم ولإسبانيا وهي بلد لى منزلة خاصة ورفيعة لدى امريكا اللاتينية .

وأود ايضا ان اعرب عن عميق امتنان بوليفيا للسيد خافيير بيريز دى كويبيسار الامين العام للامم المتحدة لما ينطلي به من انشطة دؤوبة بغية تحقيق التفهم الدولى لمشاكلنا ، ولما ابداه من سجايا رائعة في ممارسته لمهام منصبه وفي الوفاء بمسؤولياته الجسام .

ان بلادى اعربت من قبل عن حزنا البالغ لكارثة التي نزلت بالمكسيك ، وأود ان اكرر تعاطفنا وتضامننا مع هذه الامة الشقيقة ومساندتها الاخوية لها.

جئت الى هذا المدخل لاحبى الامم المتحدة في الذكرى السنوية الأربعين لانشائها . وقد شهدت بوليفيا لحظات ميلادها وأهمت في منحها الحياة كتعبير عن رغبة عميقه في السلم احقر بها عالم كان خارجا لتوه من حرب لم تجلب عليه سوى الالم والخراب . وما فنحن نرفع هنا الان امواتنا ، مهما بدت متواضعة ، تأييدا للروح التي كانت مائدة في مان فرانسيسكو والتي تمثل بالنسبة للدول الصغيرة التجسيد الحسي لمبدأ المساواة القانونية بين جميع الدول التي أعلنا بالامن التزامنا به لتكون الهيئة بوقا للضعفاء والعزل في هذا الكوكب لا اداة لخدمة الاقوياء .

وفي هذا الصدد ، أود ان انتوه بعمل واسهام مجموعة من الدبلوماسيين البوليفيين من الشباب المستنير التزرت في عام ١٩٤٥ بالمثل العليا للثورة الوطنية البوليفية ووّقعت على ميثاق الامم المتحدة . واننا لنتوجه بالاشادة والتحية الى تلك المجموعة ممثلة في شخص السفير كارلوس مالامانكا الموجود بيننا هنا ضمن الوفد البوليفي في الدورة الأربعين للجمعية العامة . لقد تقدم به السن وهو يؤدي خدماته البارزة للمنظمة ولبوليفيا على مدى خمس عشرة دورة من الدورات الأربعين التي عقدتها الجمعية العامة .

ان الفقه الامريكي اهم في تضمين الميثاق مفاهيم جديدة للامن الجماعي والدفاع عن الذات وردت في الفصل الثامن الذي يتناول التسويفات الاقليمية للمنازعات . كما ان الفقه البوليفي كان له اثره في صياغة الميثاق وذلك بتوضییع قواعد العلاقات الدولية وباسهامه في ارساء مفهوم العدالة الدولية في الفقرة ٢ من الديباجة والمادة ١٤ الى جانب الاشارة الجامدة الى المعاهدات . وبذا فانه رفع في اسن المنظمة المبدأ الذي يشفل بوليفيا امر تطبيقه في مجال الشؤون البحرية .

وقد أيدت بوليفيا الاعتراف بحق الشعوب في السيطرة على مواردها الطبيعية ، واستطاع ان اقول بكل فخر ان بلادى قدمت أول قرار اعتمدته الجمعية العامة بشأن نبذ التمييز العنصري ، وهو مبدأ نؤكد عليه اليوم ونحن نجدد ادانتنا القاطعة للفعل العنصري وتأييدهنا المطلق لتحرير ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة . وبوليفيا ، بوصفها عضوا مؤسسا في الامم المتحدة ، تود في هذه الدورة التذكارية ان تعيد تأكيد الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الميثاق وان تجدد التزامها التام بمقاصده ومبادئه .

ان الضمان الذى يكفل كرامتنا الوطنية ، الضمان الوحيد المنشوق منه الذى يرتكز عليه استقلالنا والذى يمكننا اللجوء اليه كي لا نقع في حبائل الدول الكبرى انما يتمثل في الدفاع عن السيادة الوطنية وحق الشعوب في تقرير المصير ومبدا عدم التدخل .

نحن البوليفيين لن نسمح لآية مصالح أجنبية ان تملأ علينا خط سير بلدنا ، فإلى البوليفيين وحدهم يرجع أمر تصحيح اخطائنا أو تغيير مسارنا أو تقرير مستقبلنا .

وقد كانت بوليفيا أول بلد في امريكا اللاتينية يدعى الى المشاركة في حركة عدم الانحياز . وعدم الانحياز ، في رأينا ، ليس نوعا من الحياد السلبي ، وانما هو التزام صارم وثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وايمان عميق يحملنا على اتخاذ موقف لا هوادة فيه ازاء الدول الكبرى في العالم .

تلك هي الاصر التي ترتكز عليها السياسة الخارجية لحكومة بلادى ، فنحن نحترم على كفالة� الاحترام الشديد لاستقلالنا السياسي ولسلامتنا الاقليمية وحقنا في العيش بمنأى عن القسر . ولا يمكن ان نوافق على الافتراض القائل بوجود تسلسل هرمي للسيادات ، ونحن نعارض ، على نحو فعال ، سباق التسلح الذى يتبغي انهاؤه تلافيا لمواجهة عالمية يمكن ان تحيل هذا الكوكب الى رماد وانقاض .

وتتوخى حركة عدم الانحياز العدل والإنصاف في العلاقات الدولية . وقد رفعت صوتها عاليا ، ومكررا حسب مقتضى الحال ، داعية إلى تصحيح المظالم التاريخية مع التركيز بشكل خاص على الأمور التي تمس الأداء الحيوى للدول . وفي هذا الإطار تصرّب البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز عن تضامنها الراسخ مع بوليفيا فيما تبذله من جهود لاستعادة منفذ مفید إلى المحيط الهادئ تكون لها السيادة عليه .

وبوليفيا يحكم موقعها الجغرافي في وسط أمريكا الجنوبية تتأثر بثلاثة من الأحواض الهيدرографية في القارة ، وهي همزة الوصل بين الجمهوريات الخمس المحيطة بها . ومن ثم يتعين مع هذا الموقع الجغرافي أن يكون لبوليفيا منفذ إلى المحيط الهادئ . وقد أصبحت بوليفيا جمهورية مستقلة عام ١٨٢٥ وكان لبلادى آنذاك ساحل ظل يخضع لسيادتها الكاملة لما يربو على نصف قرن . ثم حرمت من هذا المنفذ على إثر احدى حروب الفزو . ولكنها لم تتخلى أو تتنازل أبدا عن حقها في منفذ إلى البحر وفي العودة الكاملة إلى مجتمع الأمم .

وهي تعتمد في هذا الصدد على تضامن المجتمع الدولي . وقد أكدت البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية على مدى السنوات الست الماضية ما يلي :

" إن التوصل إلى حل عادل يتيح لبوليفيا الحصول على منفذ مفید إلى المحيط الهادئ ويكون خاضعا لسيادتها هو مسألة تهم نصف الكورة الغربية كلها " .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لازجي الشكر من فوق هذا المنبر إلى ١٣٠ بلدا في جميع أنحاء العالم أبىت لبوليفيا التأييد والتضامن والتفهم الأخوى فيما يتعلق بتلك المسألة .

بيد أن بولييفيا تود الآن أن تنظر إلى المستقبل ، وتطوى فترة سيئة من التاريخ فاتحة بدلا منها صفة جديدة من السلام والتفهم . واد نسترشد بهذه الذلة ، نكرر على افتتاحنا التقليدي للحوار مع شيلي في سياق النصائح والقرارات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية وبحد أدنى من الشروط المسبقة من قبل الطرفين ، كضمان للرغبة المخلصة في التوصل إلى تسوية عملية لا تؤدي إلى المسار بتراث بولييفيا الإقليمي ومع أخذ المصالح المتبادلة للبلدان المعنية بعين الاعتبار .

وتعلن بولييفيا تأييدها لجميع الأساليب المتعددة الأطراف لحل المنازعات ، وإذ تؤمن بمبادئ الميثاق دون إقلال من شأن فائدة الحلول الثنائية ، نرى أن النهج الثنائي والنهج المتعدد الأطراف غير متعارضة بل يمكن اتباعهما معا وفي وقت لم تكن تتسق بهما معاً يتسم به اليوم من توازن الرعب وخطر الدمار النووي ، أكد الرئيس فيكتور باس إستنسورو في كلمته أمام الجمعية العامة سنة ١٩٦٣ أننا :

“ينبغي أن نحرز تقدما نحو الحظر الكامل للأسلحة النووية ونزع السلاح الشامل والعام حتى نصل في النهاية إلى تحرير الحرب” (A/PV.1252، ج ١١)
كما ذكر أيضا في هذه المناسبة أن الدول العظمى تبدو معتمدة على القوة أكثر من اعتمادها على القانون .

وإذا ما رصدنا حصيلة أربعين عاما من عمل الأمم المتحدة ، وجدنا أن هذا التحذير لايزال محيحا . ومن الضروري أن تسهم جميع الدول الأعضاء أسهاما حاسما في القيام بحملة لنزع السلاح من أجل تحقيق السلام وضمان بقاء الإنسانية . وينبغي تحرير الموارد المخصصة حاليا لسباق التسلح حتى توجه إلى رفع مستوى المعيشة للأغلبية العظمى من الشعوب التي لا تزال تناضل من أجل القضاء على التخلف والجهل والجوع .

ويبيد العالم كل يوم نحو ١٤٠ مليونا من الدولارات على سباق التسلح . ومن المستحيل أن نحسب مقدار ما يمكن تخفيفه على البلدان الفقيرة في العالم من المعاناة ومن الافتقار بالامن ومن العوز ، باستخدام تلك الكمية من النقود . بل ومن

الصعب ان نتصور كمية الالم والدمار والموت التي يمكن لهذه الكمية من التقادم ان تصيب بها الارض . وعندما نفكر في هذه الحقيقة المرعبة والرهيبة ، نجد ان اكثرا ما يرُؤُ التفسير في الامر هو الافتقار الى الوعي الاخلاقي من جانب من يقامرون بفقر الشعوب وبقاء الانسانية .

لقد ظهر الشعور بالافتقار الى الامن بسبب عدم الاستقرار الناجم عن التدخل الاجنبي في امريكا الوسطى . وترى حكومتي ان اسباب هذه الازمة المطولة ترجع الى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية غير العادلة ، وأن العسكرية المتزايدة للمنطقة قد ادت الى مزيد من تفاقم الازمة . وتشيد بوليفيا بالعمل الذي قامت به بلدان مجموعة الكومنتادورا من أجل السعي الى حلول سلمية تفاوضية من خلال وثيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، وتعتبر بوليفيا بالعمل على أن تكفل هذه الوثيقة الامن في المنطقة في اطار تقرير المصير وتنفيذ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وتكرر حكومتي تأييدها لقضية جمهورية الارجنتين بشأن استعادة سيادتها على جزر مالفيناس ، وتعرب عن قلقها ازاء وزع الاسلحة النووية في تلك الجزر ، بما يمثل انتهاكاً للمعاهدات القائمة . وكما ذكر في مناسبات متعددة ، تؤيد بوليفيا التوصل الى حل سلمي تفاوضي للنزاع بين الارجنتين والمملكة المتحدة من خلال المساعي الجميدة للأمين العام للأمم المتحدة .

لقد لاحظ بلدى باهتمام الاقتراحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي لطبع جماعة سباق التسلح والقيام بجهود جماعية من أجل القضاء على الحروب والصراعات المحلية . وبالمثل يعتقد بلدى أن الاقتراحات الواسعة النطاق التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية ساعدت على تحسين مناخ المفاوضات التي متجرى بين الدول العظمى بحيث يمكن التوصل الى اتفاق يعزز الاستقرار الاستراتيجي ويحقق الردع بالتوصل الى اتفاق دائم وعادل .

وتروض حكومتي أى تدخل او احتلال عسكري بقوات أجنبية أينما حدث ذلك . وبالتالي ، فإنها تدين الاحتلال العسكري لاراضي افغانستان وقبرص وكمبوديا ولبنان ، وتكرر تأييدها للإجراءات التي يقوم بها الامين العام في هذا الخصوص .

وبالمثل ، يشعر بلدى بالقلق ازاء استمرار التوترات والمواجهات في مناطق الصراع بالشرق الأوسط . وتويد حكومتي حق الشعب الفلسطينى في تقرير المصير ، وتعترف أيضا بحق إسرائيل في الحصول على حدود آمنة و معترف بها ، وتحث كذلك إيران والعراق على وقف العمليات العسكرية والشروع في عملية احلال السلام تحت رعاية الأمم المتحدة .

وإذ تذكر أن العالمة هي أحد المفاهيم الأساسية للأمم المتحدة ، فإننا نؤيد الرأى القائل بأن من المستصوب أن تصبح الدولتان الكوريتان أعضاء في الأمم المتحدة ، ونعرب عن ارتياحنا لاستئناف المحادثات بينهما .

وتشترك حكومة بوليفيا تماما المجتمع الدولي حرصه على تلبية الحاجة الملحة إلى منع الانتاج والتجارة غير المشروعة للمخدرات والى معاقبة عليها والى منع استخدامها غير المشروع الذي يمثل خطرا على الصحة العامة وبصفة خاصة صحة الشباب .

وبنفس التصميم والاحسان بالمسؤولية والشجاعة التي أبدتها في معالجة الوقائع السياسية والاقتصادية لبلدنا بمفرد وصولها الى السلطة ، تشرع الان حكومتنا في استخدام جميع الموارد المتوافرة لديها لشن حرب مباشرة على تجارة المخدرات ، وذلك استنادا الى كل القوة الأخلاقية لإيمانها بأن من المحتم علينا أن نمنع انتهاك كرامة الفرد وقيمة الإنسانية ، وفي الوقت نفسه أن نمنع الفساد المؤسسي الذي قد يعرّض أمن الدولة ذاته للخطر .

لقد أصبحت تجارة المخدرات بحكم طبيعتها نشاطا اجراميا دوليا ، وبالتالي فهي تستوجب اتخاذ تدابير دولية فعالة بصورة عاجلة مع توفير جميع الموارد الازمة من أجل مكافحة هذه الجريمة الموجهة ضد الإنسانية . ومن غير المنطقى أن تحمل البلدان المنتجة المسئولية الأساسية في مكافحة هذا النشاط الاجرامي ، فمن المعروف أن الانتاج هو في الحقيقة دالة للطلب في البلدان المستهلكة للمخدرات . وبوليفيا ، توخيا لمصلحتها هي نفسها ، على استعداد للعمل على استئصال شأفة هذه المشكلة عن طريق نهج مفاهيمي وعملي جديد يظهر بجلاء تام أن المسئولية عن مكافحة تجارة المخدرات إنما تقع على المجتمع الدولي كله وأن الاسهام الرئيسي يجب أن يأتي من قبل البلدان المستهلكة .

ومن غير المعقول ان تطالب دولة تتحمل تضحيات اقتصادية هائلة في سبيل حل مشاكلها الاقتصادية بان تكرر في الوقت نفسه مواردها الضئيلة لخضال تخوفه وحدها ضد الاتجار في المخدرات . وينبغي التسليم بان القيود الاقتصادية والتقنية قد تحد حقا من فعالية مكافحة المخدرات . وعلى الرغم من الصعاب التي تواجه بوليفيا فانها تسع بكل حزم الى استئصال انتاجها غير التقليدي والفاشل من اوراق الكوكة ضمن برنامج شامل تنفذه بوليفيا كجزء من التزاماتها الدولية .

وتحث بوليفيا ، وهي امة تعاني من هذه الكارثة ، على جعل تدويل الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات في اطار الامم المتحدة - وهذا اقتراح كان قد حظي بتأييد قوى من جانب رئيس جمهورية فنزويلا السيد خايمي لوستيش - احد المنجزات الرئيسية للامم المتحدة في العقد المسبق ، فهذا التدويل هدف يتسم مع مقاصد الميثاق ومبادئه . فالغرض من الميثاق قبل كل شيء ، هو تعزيز التعاون الدولي في حل المشاكل الاجتماعية والانسانية الخطيرة ، والاتجار بالمخدرات هو واحدة منها .

وفي هذا السياق ، تؤيد بوليفيا بقوة ان تدعو الامم المتحدة الى عقد مؤتمر وزاري في ١٩٨٧ لبحث العواقب القانونية وال المؤسسية والتعلمية للاتجار الدولي غير المشروع في المخدرات .

وفي هذا الصدد ، يجب ان تستخدم الحملة الدولية الرامية الى مكافحة المخدرات وسائل جديدة وخلقية وعملية . وسيكون من المفيد في هذا الشأن النظر في انشاء صندوق اقتصادي دولي تدعيمه ، اساسا ، البلدان المستهلكة ويعنى بشراء اوراق الكوكة من بلدان المنشأ بهدف الحيلولة دون وقوع المنتج من هذه الورق في ايدي شبكات الجريمة المنظمة . وفي الوقت نفسه ، يمكن انشاء شبكة عالمية لمراقبة الانتاج مع الحرص على عدم الاضرار باقتصاديات المناطق الريفية .

ان هذا هو السبيل المباشر والغورى لمعالجة هذه الازمة ، من جذورها ، في البلدان المنتجة ، ويمكن ان يقترن ذلك بسياسة نشطة تستهدف ايجاد بدائل لانتاج ورقة الكوكة .

ان المجتمع الدولي يدرك ان الحفاظ على السلم واستمرار الديمقراطية يتوقفان على تنمية المناطق المختلفة من كوكبنا وتحقيق الرخاء لها . غير اننا عندما ننظر الى الحالة الاقتصادية العالمية نلاحظ ان الثمانيات قد تنتهي الى ان تعدد عقدا ضائعا فيما يتعلق بالتنمية الا اذا اتخذت اجراءات اقتصادية كبيرة للتخفيف من العبء الهائل الذي تحمله الديون الخارجية للبنية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان النامية .

وقد تم التنبؤ بمدى خطورة الحالة التي تواجه معظم بلدان العالم الثالث التي تسوء تحت عبء الالتزامات التي تفرضها خدمة الديون المستحقة عليها . فقد نشر البنك الدولي للإنشاء والتعمير مؤخرا احصاءات توضح ان الديون الخارجية لهذه البلدان قد ارتفعت من ٢٠,٨٠٠ مليون دولار في ١٩٧٠ الى ٣١٠,٠٠٠ مليون دولار في ١٩٨٢ . وعلى سبيل الايضاح البياني لهذا الامر ، كشف تقرير لبنك الدول الاميريكية نشر مؤخرا ان خدمة الديون في بلدان اmerica اللاتينية تمثل ضعف تعويضات الحرب التي فرضها الحلفاء على المانيا في ١٩١٩ ، والتي اضطر ذلك البلد الى الامتناع عن دفعها في العشرينات . وفي الاونة الاخيرة ، اخبرنا الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ان خدمة الديون الاجنبية في اmerica الجنوبية تصل الى اكثر من ٥ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي . ومن المعروف ان المدفوعات المتعلقة بالفائدة وحدها تصل الى ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار في السنة .

وازاء هذا الموقف ، تلاحظ اmerica اللاتينية بجزع عدم حساسية بعض البلدان المتقدمة وبعض الوكالات المقرضة الدولية ، التي لا تظهر ادراكا للابعاد الاجتماعية للمشكلة او التي لا تسترشد في اعمالها الا بالمعايير التجارية الصرف ولا تهتم بالبحث عن اي حلول من نوع آخر .

وتوضح الابعاد المختلفة لهذه الحالة ، اذا ما نظرنا اليها معا ، الحاجة الملحة الى اعادة تقييم السياسات التي يعتبر انتهاجها واجبا اذا اريد التصدى لهذه المشاكل .

فمن الضروري بالنسبة للبلدان النامية ، اطالة فترات السداد وتخفيف اسعار الفائدة او تحديد اسعار تفضيلية لها . ويجب على المجتمع المالي الدولي ان يتحمل التكالفة المالية التي ستترتب على ذلك استنادا الى معايير يتفق عليها . ومن بين العناصر الضرورية لاي حل دائم لمشكلة الديون ، اعادة جدولة الديون على عدد من السنوات وانشاء مرافق دولية تدعم رسوم الفائدة واقامة علاقة مباشرة بين خدمة الديون والتقييد بالاسعار الدولية ، وذلك دون استبعاد الفاء بعض الديون في ظروف معينة .

بيد انه ايا كانت التدابير التي ستتخد لحل ازمة الديون ، فلن تكون هذه التدابير كافية لاعادة تشغيل عملية التنمية ان لم يجر في الوقت نفسه الاهتمام بالعمل المشترك الراهن الى اعطاء دفعه للتنمية عن طريق تدفق الاموال الى البلدان المدينه . وفي هذا الصدد ، يمكن للتغيير الذى طرأ على اهتمام الولايات المتحدة بمسألة الديون الخارجية لامريكا اللاتينية ان يمثل نقطة تحول في الازمة المالية التي أعيت المنطقة . فهذا التغيير يعني فيما يبدو قيول الحجة القائلة بأن السياسات التي تستهدف تحقيق التنمية ستمكن المنطقة من ايجاد وسائل اكثر فعالية للوفاء بالتزاماتها الهائلة الناجمة عن الديون الخارجية ، باكثر مما تمكنتها من ذلك السياسات التقشفية التي لا يزال صندوق النقد الدولي يطالب حتى الان باتباعها . وتنطوى مبادرة الولايات المتحدة على فكرة التخفيف من السياسة المنظمة التي يتبعها صندوق النقد الدولي والاستعانة بالبنك الدولي والبنوك التجارية كمصدر لاموال جديدة تتبع لبلدان امريكا اللاتينية ان تعطى دفعه جديدة لتنميتها الاقتصادية . وعلى الرغم من ذلك ، فنحن نشعر بالقلق مخافة ان يبطأ على مر الشهور سير اقتصاد الولايات المتحدة فتكون لذلك آثار خطيرة على البلدان النامية ، التي ما زالت تتعرض للاتجاهات الحمائية التي ينتهجها الشمال ، والتي تكتم اقتصاداتها بحدها من قدرتها التصديرية وبالتالي من قدرتها على السداد .

لقد آن الاوان اذن لتقدير الوضع وللتعامل مع هذه المسألة بطريقة جادة وشاملة . ان امريكا اللاتينية هي الجزء الوحيد المختلف من العالم الغربي . ويعد تشجيع ومساعدة تنميتها السبيل الوحيد الذي يمكن ان يجب المنطقة القلائل الاقتصادية والاجتماعية . ان الفوضى في امريكا اللاتينية كانت دائمًا المقدمة الطبيعية للديكتاتورية ، وليس امامنا من بديل سوى ان نوضع بامثلة ملموسة وسريعة ان الديمقراطية وحدها هي القادرة على تحرير الشعوب من الفقر والجهل .

ان اعظم احداث هذا القرن واكثرها حسما هو اليقظة الكبرى للدول الجديدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . لقد جاءت عملية انتهاء الاستعمار نتيجة لتصميم دولي مشترك بدأ في فترة ما بعد الحرب ، وسط حقائق السلطة الاستعمارية . اما آن الاوان بعد لان يبرغ توافق آراء دولي مماثل يعمل على اصلاح الهياكل الاقتصادية العالمية ؟ الا يمكن للدول الدائنة ان تعي انه مع كل يوم يمر تصعب الديون الخارجية اهم عامل للتغيير في النظام الاقتصادي الدولي لكونها عامل يفتح اذهان الشعوب على الاجحاف الدولي الكامن في هذا النظام ؟ لقد اصبح تأثير الديون الخارجية ، اكبر من تأثير العقائد والاساطير ، فقد مارت الان اكبر عامل منشط لارادة التغيير لدى الشعوب . هذه الارادة يجري التعبير عنها هنا من فوق منبر الامم هذا ، وهي آخذة في الارتفاع كم لا يمكن احتواه . والبديل الصعب لذلك في هذا الوقت العصيب والخطير في العلاقات الدولية واضح . فاما ان تغير آليات القوة العالمية من قواعد اللعبة الاقتصادية ، من خلال ممارسة دولية لارادة المشتركة ، كتلك التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية لتصفية الاستعمار ، والا فان العالم سيفتح الى محقة مالية لا بد وان يترتب عليها ما يترتب عليها من آثار سياسية .

وهذه المحقة قد بدأت بالفعل . وانا اتكلم الان باسم دولة تقع الان في خضم هذه الازمة الدولية .

ان بوليفيا بها اكبر معدل للتضخم في العالم . ولو لم تكن الحكومة - بقيادة الرئيس فيكتور باز استنسورو - قد قامت بوضع سياسة اقتصادية جديدة ، توصل التضخم المفرط - حسب التقديرات - الى اكبر من ٤٤٠٠٠ في المائة هذا العام . وهذا المثال وحده يعد في حد ذاته مؤشرا على البهوة السحيقة التي كان من الممكن ان تسقط فيها بلدى .

ان انخفاض اسعار المنتجات الاماسية المخصصة للتصدير ، الناتج عن الانكماش الاقتصادي العالمي ، كان يعني لبوليفيا انخفاضا يصل الى حوالي ٣٠ في المائة من اجمالي ناتجها المحلي . وادا ما اخذنا في الاعتبار الزيادة في عدد السكان والاضر السلبي للتضخم نجد ان دخل الفرد في بوليفيا انخفض باكثر من ٣٠ في المائة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ .

وهذا التقلص الاقتصادي أثر على أكثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية أهمية . فصادرات قطاع التعدين ، الذي يعاني من انحدار حاد ، انخفضت بأكثر من ٢٥ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٧٧ . والقطاع الزراعي الذي يستوعب ثلثي السكان عانى من انخفاض مشابه في نفس الفترة . وفي المناطق الحضرية يعاني ما يقرب من ٣٠ في المائة من سكان الحضر حالياً من البطالة والعمالة الناقصة . وفيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ انخفضت الصادرات بشكل عام بمقدار ٥٠ في المائة ، وقد ترتب على ذلك انخفاض حاد في معدل التنمية المحلية .

وقد قدر ان الديون الخاصة والخارجية لبوليفيا وصلت في نهاية عام 1984 الى ٦٩٣٤ مليونا من الدولارات . وبلغ مجمل صادرات ذلك العام ما يقرب من ٧٨٠ مليون دولار بينما وصلت الواردات الى حوالي ٥٢٠ مليون دولار . وفي الوقت ذاته ارتفعت خدمة الديون الخارجية في ١٩٨٤ الى ما مجموعه ٨٠٤ ملايين من الدولارات ، وهو رقم تتجزء بوليفيا ماديا عن دفعه .

اي دولة يمكنها التغلب على كل هذه الكوارث بغير آثار سياسية ؟ ومع ذلك فقد استطاعت بوليفيا الحفاظ على الديمقراطية ، ومرة اخرى اثبتت روح الشعب البوليفي انها على مستوى هذه الشائد .

ويقول الرئيس باز استنسورو :

"اننا وحتى لا نمني انفسنا بامال كاذبة ، دون ان نقطع الامل ذاته ، وهو ما يجب ان نتثبت به بكل قوانا كيما نتمكن من مواجهة التحدى الذى تفرضه علينا المصائب ، نستطيع القول بأنه لن يكون هناك جدوى من العيش فسيديمقراطية اذا كان الناس يموتون من الجوع".

ونظراً لحقيقة أن البلد كان قد دمره الفقر الناتج عن الانكماش الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المعادن التي يصدرها ، فقد كان لزاماً على بوليفيا ، حكومة وشعباً ، أن تعكر مسار هذا الاتجاه الاقتصادي ، والا لكان البديل الحتمي لذلك كارثة لا يمكن تخيل ابعادها . وادرأكا لهذه المسؤولية ، قامت حكومتي

بتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تنطوي على تدابير تشفية واجراءات تكيف ولكنها تعمل في الوقت ذاته على تحدي النظم الانتاجية والموارد المتاحة وتحسينها .

ولقد اعرب الرئيس باز استنسورو عن تصميم بوليفيا ، التي لن تستلم ولن تتراجع خطوة واحدة عن التصدي للقوى التي لم تتورع بالامن عن تدمير البلد في سعيها الى تدمير النظام . وفي رأيه انه :

”ليه هناك صيغة لجسم الازمة الرهيبة التي تهز كيان بوليفيا سوى مجموع القيم الاخلاقية والعمل المستمر ، وهذا هو ما يمكن ان يؤدي الى زيادة الشروء التصديرية . ولابد لها من التحكم بشكل مناسب في الموارد الاقتصادية والمالية النادرة ، وان توحد وقفتنا في كفاحنا الاجتماعي ، بحيث تقنع انفسنا بأنه لن تكون هناك نهضة لهذه الجمهورية ما لم نفهم ابعاد الكارثة ، والعدد القليل المتاح لنا من الوسائل العلاجية الفعالة ، لمعنى اتجاه الحالة السائدة“.

وسوف يكون من قبيل السخرية المجنونة ، في وقت تبدل فيه بوليفيا المزيد من التضحيات لمساعدة نفسها ، ان يرافق المجتمع الدولي دعم بلادى في جهودها . ان شعبي في الوقت الراهن يبدل تضحيات هائلة للتغلب على الازمة ، ولاقامة وتعزيز مجتمع سياسي ديمقراطي . ونحن نعرف اتنا لسنا وحدنا ، وان شمة ممثلين مجتمعين هنا وحكوماتهم ، سوف يحولون هذه الجمعية الى الاداة الاكثر فعالية لتحقيق التضامن والتعاون الدولي . وباسم بلادى اعرب عن ايمانى العميق بان العالم سيطرح خلافاته جانبا ، وسوف يفهم اخيرا ان السلم لا يمكن فصله عن رفاه الشعوب ، وان الفقر يمثل انكارا للحياة ، وانه لا يمكن ان يكون هناك ما هو اسوأ من الفقر . فلنتحول بالشجاعة لكي نعلن ، كما اعلن هنا من قبل ، اتنا لم نفقد ثقتنا في قدرتنا على تغيير الحياة وتغيير العالم ، واتنا هنا في الامم المتحدة ، وبعد اربعين عاما ، لم نفقد روح سان فرانسيسكو ، التي كانت في ١٩٤٥ تمثل الامل عندما بدلت علامات النصر تضع الطريق لفجر جديد للبشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسانية) : باسم الجمعية العامة اشكر

نائب رئيس جمهورية بوليفيا على خطابه الهام .

اصطب السيد خوليو غاريت ايبون ، نائب رئيس جمهورية بوليفيا من المنصة .

السيد هاردينغ (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفد

جامايكا ، انتهز الفرصة لامتنانكم تهنيئة حارة على انتخابكم لرئاسة الدورة الأربعين للجمعية العامة . ومن المناسب تماما في هذه السنة الهامة التي تحتفل فيها الأمم المتحدة بعيدا ان يترأس مداولات الجمعية العامة دبلوماسي محظوظ له مستواكم ، دبلوماسي اسدى خدمات جليلة للأمم المتحدة على مر السنوات الطويلة .

وانتهز هذه الفرصة ايضا لكي اعرب عن عرفاننا لسلفكم السفير بول لوماكا من زامبيا لرئاسته المتميزة للدورة التاسعة والثلاثين .

لقد شهد العام الماضي احداثا متباعدة بعضها يدفع الى اليأس وبعضها تشير ومهما من الامل . وعلى مر التاريخ تحمل بعض السنوات طابع حدث او مجموعة من الاصدقاء تظل على ما عدتها وتظل تلك السنوات ماثلة في الذاكرة بحسبها . واخش ان تكون السنة الماضية من السنوات التي تذكر كعام يتميز بعدد وحجم الكوارث التي امتدت باماكن مختلفة من العالم باشكال مختلفة . واننا لنتذكر بحزن الجفاف والمجاعة في افريقيا ، وكارثة باموبال ، وعديدا من حوادث تحطم الطائرات والقطارات وفاجعة زلزال الشهر الماضي في مدينة المكسيك . وتعني كل تلك الحوادث المعاناة والموت والخراب . كما تظهر مدى الحالة الهشة للانسان الى اي حد تتعرض جموعا للضربات القاتمة التي تحل بها بسبب الكوارث الطبيعية او قصور التكنولوجيا عن اداء وظائفها . وينبغي الا يغيب عن بالنا ان الشائد من هذا النوع هو التي تبرز في احيانا كثيرة الرباط المشترك بين الجنس البشري وهو الرباط الذي يربطنا جميعا واملا الحاجز التي تفرق بيننا في منظورها الحقيقي . وقد شاهدنا ذلك الرباط المشترك يظهر في شكل تدفق التعبير بسخاء عن التعاطف الشفوي والمادي وتضامن ودعم العالم بأسره مع شعب كل امة من الامم التي نكتب . وتعرب جامايكا مرة اخرى عن تعاطفها مع الشعوب والحكومات المتضررة .

لقد ساهمت الامم المتحدة في الاغاثة عن طريق مكتب الامم المتحدة لتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث ، لكن التجربة الاخيرة اوضحت الاممية الكبرى لاستعداد وكفاءة خدمات الطوارئ وكذلك التنسيق العام في مجال جهود الاغاثة ، وهو في رأينا مجال يمكن فيه توسيع نطاق التعاون الدولي . ونحن نحث على الاهتمام بتعزيز قدرات الامم المتحدة في هذا الميدان .

وتبدو الحالة على المسرح الاكبر مشحونة بالتوتر وعدم الاستقرار ، مع ان بعض التطورات التي جرت اثناء العام الماضي قد ادت الى شئ من التفاؤل . لقد شهدنا اشتئاف الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيياتي . واستئاف المفاوضات الشائكة لتحديد الاسلحة ، والاتفاق على عقد مؤتمر قمة بين زعيمي هذين البلدين في جنيف في الشهر المقبل . ونرى ان هذا الاجتماع فرصة هامة من اجل ارساء مزيد من التفاهم واقامة علاقات اكثر استقرارا . والكثير مما سيدور في هذا الاجتماع سيكون له اثر خطير على المناخ العام السائد في الشؤون الدولية وعلى آفاق المستقبل . ونأمل ان ينتهي الطرفان نهجا بناء وان يبديا روحًا بناء ، وبذلك يمكن ان تمهد النتائج المترتبة السبيل امام حقبة جديدة في العلاقات بين الشرق والغرب .

ويمكن ان يولد ذلك الاجتماع زخما لاحراز التقدم في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح الذي لم تحرز فيه حتى الان سوى منجزات ضئيلة . ويزيد استمرار الاسلحة النووية من الخطر الذي يتهدد بقاءنا ذاته . وتوّكّد جامايكا من جديد رأيها في ان عملية نزع السلاح النووي ينبغي ان تبدأ باتفاق على فرض حظر شامل على اجراء التجارب النووية . وفي رأينا ان ذلك الاتفاق لن يتبع فرصة التقدم امام حظر اجراء التجارب النووية فحسب ، بل انه سيهيئة ايضا مناخا يتيح المضي قدما في ميدان تحديد الاسلحة بالنسبة للانواع الاجرى من الاسلحة . وفي عالم ينصب اهتمامنا فيه على المعاناة والموت عوزا لاسبابا في السنين الاخيرة ، يكون من المخجل تكريس هذا القدر الهائل من موارد العالم

لصنع الاسلحة واقتتالها . ويشير تقدير اخير الى ان الانفاق العالمي على الاسلحة قد بلغ الف بليون دولار متوايا مما يعد ادانة منهلا لابولويات عالم اليوم . وقد علمنا دروس الماضي حدود القوة العسكرية ، وما نحتاج اليه في عصرنا هو توفير ظروف السلم والرفاه الاقتصادي بوصفهما دعامتين الامن . ولابد من توجيه طاقاتنا ومواردننا الجماعية في ذلك الاتجاه .

ان الوقت يمر ولم يتحقق شئ يذكر لمواجهة التحديات والمشاكل المفروضة . وعاما بعد عام نجتمع في هذه الجمعية العامة ونعرب عن آمالنا المشتركة من اجل عالم افضل واكثر امنا يتجاوز الرؤية الضيقة للمصالح الوطنية ، غير ان التقارب السياسي والتعديلات التي تجمل من ذلك التقارب حقيقة واقعة لم تتم . واذا اريد للتعاون الدولي ان يستمر ويتسع نطاقه ، فينبغي ان يكون تعاونا فعالا .

وهناك اتجاهات مقلقة تشير الى ان هناك قوى تعمل بهدف الحد من نطاق الاجراءات الدولية وتجنب النهج المتعدد الاطراف في معالجة المشاكل المعاصرة . ولهذا فمن الاممية يمكن تحقيق النتائج واحراز التقدم في حل المشاكل الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي لتعزيز استمرار الایمان بالمؤسسات المتعددة الاطراف .

وشمة مجال بدأ يظهر فيه توافق آراء على العمل الدولي ، هو الحالة في جنوب افريقيا . وقد وصلت الاحداث خلال العام الماضي وبالحالة الى نقطة خطيرة . ويقدر عدد الذين فقدوا ارواحهم بما يزيد عن ٧٠٠ شخص في الاضطراب المستمر السائد في ذلك البلد . وينبغي ان يكون واضحا للطفلة ان الشعب لن يتخل عن كفاحه حتى في مواجهة اماليب النظام الفتاك . ان اعمال القتل والاعتقالات الجماعية واوامر الحظر والاحتجاز قد اثبتت انها لم تجد فتيلا في وقف مد المقاومة . ولا يوجد سوى حل واحد : وهو انتهاء نظام الفصل العنصري والاستعاضة عنه بنظام يقوم على الحقوق المتساوية لجميع سكان جنوب افريقيا . ان نظام الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه وانما ينبع القضاء عليه . انما لا تقبل التعديلات السطحية والتعديلات الرمزية .

وما فتئ النظام لسنوات طويلة يرافق بتعنت وملف تلبية المطالبة باجراء تغيير اساسى ، والان بدأ النظام يشعر بوطأة الضغط المشترك المتولد عن الانتفاضة الموجدة في الداخل ، وضغط الجزاءات التي تفرض او التي يهدد بفرضها من الخارج . ولقد كان رأى جامايكا منذ امد طويل ان قيام المجتمع الدولى بفرض الجزاءات الاقتصادية عنصر ضروري لاحداث التغيير في جنوب افريقيا . ويشجعنا ان نرى ان الحكومات التي كانت تتلکأ حتى الان في اعتماد الجزاءات الاقتصادية قد بدأت تتحرك الان في ذلك الاتجاه . وتعتبر التدابير التي اعلن عنها ، وان كانت محدودة النطاق ، بداية جديرة بالترحيب . غير اننا نحتاج الى ما هو اكثرا من ذلك بكثير لاقناع نظام جنوب افريقيا بأن المجتمع الدولي وطيد العزم فيما يتعلق بتلك المشكلة ولهذا فاننا نتطلع الى اعتماد مزيد من التدابير لوقف الاستثمارات والتدفقات المالية على جنوب افريقيا والى تقييد العلاقات الاقتصادية تقيدا اوسع نطاقا .

وترى جامايكا انه من الاممية بمكان الا يكون هناك توان او تردد في اتخاذ تدابير بعيدة الاشر . فقد آن الاوان للمجتمع الدولي كي يعمل وبصورة حاسمة . وفي الوقت ذاته ، نود ان نكرر تأييدنا لاؤلئك المناضلين الذين يكافحون بشجاعة على الصعيد الداخلي ، وان نكرر تضامننا معهم .

ان المسألة ليست مجرد مسألة قمع وظلم داخل جنوب افريقيا . فالسلم نفسه معرض للخطر . اذ لا تزال جنوب افريقيا ترتكب اعمال العدوان السافر ضد الدول الافريقية المجاورة ، وتزيد من اعمال التخريب والحروب الاهلية في دول اخرى . وقد اضافت خلال العام الماضي المزيد الى مجلها المخزي الوحشي القائم على العدوان بارتكابها لسلسلة من الهجمات ضد انغولا وبوتسوانا وهي لا تبدي احتراما لشرعية الدول الافريقية الموجودة في المنطقة ولا لحقوقها السيادية .

ان النمط ذاته يتكرر في ناميبيا فازدراه جنوب افريقيا للقانون الدولي ولحقوق سكان القليم امر منهل . اذ يحيط نظمها عن طريق المكر وسوء النية كل جهد يرمي الى تحقيق حل تفاوضي . فالخطة التي اعتمدت بناء على مبادرة فريق الاتصال الغربي والتي وضعت بعد جهد جهيد في عام ١٩٧٨ قد احبطت نتيجة لخداع وغدر جنوب افريقيا ، التي يبدو انها شرعت الان في تنفيذ خطتها الخاصة بالقليم بتنصيب اداره عميلة .

ومن الواضح ان الحاجة تدعو الى اتخاذ اجراء ضد جنوب افريقيا بشأن هذه المسألة فنحن علينا واجب ازاء الشعب الناميبي الذي يتطلع الامم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عنه بوصفها السلطة القانونية القائمة بادارة القليم . لذا ، يتعمق على المجتمع الدولي ان يبحث على وجه السرعة الخطوات الواجب اتخاذها الان . ونحن نرى انه من الضروري ان يجتمع مجلس الامن مرة اخرى في المستقبل القريب ليبحث ما هو الاجراء الجماعي الذي يجب اتخاذه كي يتطلع بمسؤولياته وليؤمن تنفيذ قراراته .

اما في منطقتنا فلا تزال مشاكل امريكا الوسطى مثار قلق كبير بالنسبة لنا . اذ استمر القتال على مر العام الماضي ، لكن الدبلوماسية الهدئة والمحاباة التي

تبديها مجموعة كونتادورا تبعث على تشجيعنا ولا تزال هذه المجموعة تحظى بشقة المجتمع الدولي وتأييده في معها لايجاد حل سلمي للصراعات القائمة بين دول المنطقة . ان المبادرة الرامية الى تشكيل فريق دعم مؤلف من اربعة اعضاء للمساهمة في تحقيق اهداف مجموعة كونتادورا قد عززت الالتزام الاقليمي بایجاد حل . وتأييد جامايكا هذه الاهداف تمام التأييد . ونحن نرحب بصفة خاصة بنتائج اجتماع مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية بلدان امريكا الوسطى الذي عقد بمدينة بنما في ١٢ و ١٣ ايلول/سبتمبر الماضي ، والذى تم التوصل فيه الى اتفاق على جدول زمني للمفاوضات الخامسة بمشروع وثيقة للسلم والتعاون في امريكا الوسطى ، مما سيتيح للعملية ان تستكمل قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر القادم ونتوقع ان تكون جميع الاطراف ، بحلول ذلك الوقت ، قد وقّعت كل الوثائق ، بل وعلى استعداد لتنفيذها بالكامل .

ان الحالة في الشرق الاوسط لا تزال تحظى باهتمامنا الوثيق . فالمسائل الاساسية معروفة تماما . وفي رأينا ان عناصر التسوية الشاملة قد حدثت منذ امد طويلا وقد حظيت بقبول دولي عام . وهي تتضمن انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي تحتلها منذ حرب ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش في سلم وامن داخل حدود معترف بها .

ان المبادرات الجديدة - كتلك التي اقترحها الملك حسين عاهل الاردن - تهيء فرما جديدة ينبغي استكشافها بوصفها اساسا لمفاوضات السلم . وليس في وسعنا ان نتجاهل الاعمال التي تضيّف مزيدا من العقبات في طريق السعي من اجل اقرار السلم ، وتسهم في مناخ التوتر وعدم الاستقرار وانعدام الامن في المنطقة . كما لا نقبل طرح اية نظرية جديدة تعني ضمنا ان الحقوق السيادية لاي طرف ثالث يمكن ان تنتهي بصورة سافرة في معرض الشار لخطا وقع في مكان آخر . ووفقا لهذا نشجب الهجوم الذي شنته اسرائيل ضد تونس منتهكة بذلك سيادتها وسلمتها الاقليمية .

اما في مجالات الصراع الاقليمي الاخرى ، فمما يؤسف له انه لم يحدث تقدم يذكر على مرّ العام الماضي فلا تزال الحرب بين ايران والعراق مستعرة دون احتمال تحقيق

سلم قريب ، لكن من الاممية بمكان الا تتخل عن الحالة بوصفها حالة ميئوس منها . ونحن نواصل حتى الامين العام على بذل مساعيه الحميدة للوساطة بين الطرفين . وفي قبرص تقتضي الضرورة تقديم كل تشجيع ممكن للامين العام ولجهوده الرامية الى احياء المحادثات بين الطائفتين وتجنب فرض حل عن طريق الامر الواقع . ومما يؤسف له ، انه لم يطرأ تغير يذكر على الحالة في كمبوتيسيا وافغانستان ، ويتعين علينا ان نجدد الدعوة الى انسحاب القوات الاجنبية من هذين البلدين ونشجب بشدة الفظائع وانتهاكات حقوق الانسان التي وقعت هناك . ونلاحظ باهتمام انه في شبه الجزيرة الكورية قد بدأت الاتصالات الثنائية بين الكوريتين ويجدونا الامل في ان تتطور هذه الاتصالات التمهيدية بحيث تصبح حوارا مثمرا يساهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة ، ويرسي الاساس لإقامة علاقات سلمية في المستقبل .

انتقل الان الى مسائل التعاون الاقتصادي الدولي . اذ ان المجتمع الدولي بحاجة الى ان يدرك عن كثب تطور الاحداث في البلدان النامية على مر السنوات القلائل الماضية . وايا كانت نظرة المرء الى مشاكل العالم الثالث ، فان المتطلبات الضرورية لحلها واضحة ، اذ لا يوجد لها علاج شافٍ وافي على المدى القصير . فالبلدان النامية بحاجة الى الوقت وبحاجة الى الموارد فتحتاج الى الوقت لاحداث تغييرات هيكلية ذات شأن وتوطيدتها ، وهي تغييرات بعضها استدعاء الصعوبات الاقتصادية الشديدة التي شهدتها السنوات القلائل الماضية ، وببعضها الاخر ناجمة عن اجراء سياسي متعمد . ونحن في حاجة الى الموارد لتخفيض وطأة الصعوبات المترتبة بهذه التغييرات ولتساهم بمساهمات انتاجية تقتضيها التنمية الطويلة الاجل لاقتصاداتنا .

وانشي اذ اقول انه يتعين على المجتمع الدولي ان يدرك تطور الاحداث على مر السنوات القليلة الماضية فذلك لسبب وجيه . اذ يبين السجل ان البلدان النامية قد بذلت جهدا كبيرا لمعالجة مشاكلها . وان كون اقتصاداتنا ما زالت تعاني من الازمة فهذا يرجع الى حجم المشاكل التي نواجهها واستعانتها على الحل ، وليس انعكاما

للتضحية والجهد اللتين بذلتهما شعوب وحكومات العالم الثالث في السنوات القلائل الماضية .

ومما زاد بشكل خطير من تعقد المشاكل ومن محنة بلداننا استمرار الظروف الاقتصادية الدولية غير المواتية . فقد كان الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية والذى يتسم بأهمية حيوية بالنسبة للرفاه الشامل للاقتصاد العالمي ، ولا سيما لامكانيات التصدير الخاصة بالبلدان النامية - غير مطرد وتبدو عليه الان دلائل التباطؤ التي تشير القلق . وهذا يقللنا بصفة خاصة لانه بالرغم مما حققناه من مكاسب طفيفة في الانتاج ومن ارباح اكثرا اهمية في مجال التجارة في عام ١٩٨٤ ، لا يزال نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ، في العالم النامي اقل مما كان عليه في بداية العقد .

وفي امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي اللتين تناضلان للمحافظة على مستويات الرفاه الاقتصادي التي تحققت قبل بداية العقد الحالي المضطرب ، انخفض نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٩ في المائة تقريرياً مما كان عليه في عام ١٩٨٠ ، واصبح مماثلاً للمستوى الذي حققه المنطقة في عام ١٩٧٧ . ولا يمكن الطعن في السريري القائل بأن النصف الاول من الثمانينيات كان اكثرا الفترات صعوبة للبلدان النامية منذ اعوام الكساد في الثلاثينيات .

لقد شهدنا في هذه الفترة تغييرات كبيرة معاكسة في معدلات التبادل التجاري لكثير من السلع الأساسية ، وارتفاعاً حاداً في معدلات الغائدة الدولية ، وانخفاضاً شديداً في الإقرارات الدولية ، وجاء كل ذلك في أعقاب الزيادات التي طرأت على أسعار الطاقة في نهاية السبعينيات ، ولا تزال كثيرة من البلدان النامية تحاول التكيف معها . لقد نتج عن ذلك صعوبات اقتصادية لها أبعاد لم يسبق لها مثيل في بلداننا ، وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الشعوب هي التي تعاني لا البلدان ، وهذا أمر له دلالته الهامة . لقد شهدت الشعوب في البلدان النامية تردي مستويات معيشتها منذ ١٩٨٠ ، وشهدت تخفيف الخدمات الاجتماعية بالنظر إلى أن الانتكاس الاقتصادي الدولي ، وغيره من الخدمات الخارجية الأخرى ، أدى إلى اختلالات اقتصادية داخلية واضطراباً متعاظماً الحجم ، أن جامايكا لا تشير هذا الأمر دون أساس ، فاحدى الدراسات التي أجرتها البنك الدولي ، لتقدير اثر الخدمات الخارجية على ميزان المدفوعات في بلدان نامية مختارة وضع جامايكا في قمة القائمة من حيث شدة الأثر على ميزان مدفوعاتنا في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ .

وفي مواجهة كل هذا شهدنا في جميع الأوقات أدلة على صمود شعوب العالم الثالث وعلى ارادتها المعقودة على التصدي والتكيف والمضي قدماً . وعلى سبيل المثال ، ازداد نصيب الصناعة التحويلية من إجمالي صادرات البلدان النامية ككل ، من ١٥ في المائة إلى ٥٠ في المائة في العقود الماضيين . بيد أن هذا ، وإن كان لا يزال يقصر كثيراً عن النصيب المستهدف وهو ٢٥ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي ، إلا أنه يشكل دلالة على الاستراتيجية الاقتصادية التي يجري انتهاجها . وفي الوقت الذي تكافح فيه بلدان العالم الثالث للتصدى للخدمات الخارجية يحاول عدد كبير منها تنويع قدرته الإنتاجية وجعل اقتصادياته أكثر كفاءة . وينعكس هذا بوجه خاص في حقيقة أن البنك الدولي أقرض بالفعل مبلغاً يناهز ٥٤ بليون دولار لبرامج التعميدات الهيكلية . وعلى مستوى آخر ، يتمثل الدليل على توافر الإرادة الواضحة لدى البلدان النامية لمواجهة المشاكل التي تواجهها ، في تخفيف العجز المتراكم في الحساب

الجارى . لقد خفضت البلدان النامية ذلك العجز بنسبة الثلثين تقريبا . فيبعد أن بلغ ما يزيد عن ١٠٥ بلايين من الدولارات في ١٩٨١ انخفض إلى ٢٥ بلايين دولار في ١٩٨٤ . وحتى هذه الاحصائية المذهلة لا تقدر حق القدر الحزم الذى تتسم به السياسات النقدية والمالية التي تعين انتهاجها . لقد اختبر نفع الحكومات وقدرتها على الاحتمال واشبت شعوب العالم الثالث صمودها البطولي . لقد قالت شخصية عامة بارزة من بلد صناعي ما يلي :

« لا يمكن ان تتوقع من مواطني العالم النامي ان يشدوا احزمتهم الى مala نهاية كما لا يمكن ان تتوقع من البلدان المدينة ان تظل مصدرة صافية لرأس المال . »

ويمكننا لهذا ان نؤكد بجلاء ان المسؤولتين الرئيسيتين هما الحمائية والدين ، ولا بد للمجتمع الدولي ان يضمن مناخا تجاريا يخلو من الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، المفروضة في وجه منتجات البلدان النامية .

ان المفارقة هي انه في الوقت الذى تسعى فيه البلدان النامية الى توسيع قاعدتها الاقتصادية بالانتقال الى مجالات مثل الصناعات التحويلية والمنتجات غير التقليدية تزيد الضغوط من اجل ممارسة الحمائية في البلدان الصناعية . وبالنسبة لهذه البلدان فان الحل لا يمكن في حماية الصناعات او القطاعات المتردية ، من منتجي العالم الثالث الذين تتسم منتجاتهم بانها اكثر فعالية بالنسبة لتتكلفتها . ان مصالح الكفاءة والانصاف تتحقق على نحو افضل عندما لا تلغي التكاليف والفوائد المترتبة بتحويل المزية المقارنة عند نقاط الدخول بحواجز جمركية او غير جمركية تنزل العقوبة بالصناعات والقطاعات الناشئة في العالم النامي .

هذا ليس شاغلا مجددا . فالبنك الدولي يقدر ان حدوث زيادة في الحمائية تؤدي الى التردى بنسبة ١٠ في المائة في معدلات التبادل التجارى في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، تلقي تكلفة على منطقتنا تعادل تكلفة الفائدة الحقيقية للدين الكامل للمنطقة . ولهذا فان الحالة تحتاج الى قيادة حكيمه حازمة . ان الحس السليم

يعلمنا انه اذا عجزت البلدان النامية عن التصدير فلن تتمكن من تسديد ديونها او المساهمة في توفير اسواق كبيرة ل الصادرات البلدان الصناعية .

ان الانتقال من تمويل الاستثمار الى تمويل الدين ، الذى بدأ في السبعينات ادى مدفوعات ضخمة يتبعين على البلدان النامية ان تدفعها لخدمة الدين . وقد بلغت هذه المدفوعات في العام الماضي ١٠٠ بليون دولار . وقد ادى هذا التدفق الى الخارج الى النقل الصافي للموارد الذى تم في ١٩٨٤ ، من البلدان النامية المستوردة لرؤوس المال الى البلدان المتقدمة . وفي امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بوجه عام . كان ٣٥ في المائة من عائد الصادرات ضرورياً لدفع فوائد الديون في ١٩٨٤ . وقد بلغ هذا الرقم في بلد واحد ٥٧ في المائة ، ولا يمكن لهذه الحالة ان تستمر . ان مشكلة الدين ولدت بسبب ندرة الموارد . فنحن نفترض لاستكمال مواردنا ولتحقيق عائدات اكبر في المستقبل . لكن الاحداث الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل ، التي حدثت في النصف الاول من العقد خلقت الحاجة الى وجود مجال للتنفس . وفي الفترة المبكرة لا بد من اتخاذ قرارات صعبة . وينبغي ان تكون هذه القرارات متسقة مع التقليد الخالى بالوفاء بالالتزامات وان تتم على اساس الفهم الكامل للحقائق الاقتصادية والاجتماعية المعيبة السائدة الان في كثيير من البلدان المدينة . ان مسألة الدين العاجلة تحتاج الى معالجة متعاطفة وحكيمة في اطار يعترف بـأن المسألة الان لم تعد مجرد الوفاء بالتزامات ، تتعمد جامايكا من جانبها بالوفاء بها ، بل ان هذه المسألة اصبحت جزءاً من مشكلة التنمية ذاتها . ان جامايكا تواصل تأييد الاقتراح الذى يدعو الى عقد مؤتمر دولي معنى بالنقد والتمويل لاغراض التنمية ، حيث يمكن لهذه المسائل ، وغيرها من المسائل ذات الصلة ، ان تحظى بالمعاملة المتكاملة الضرورية في رأينا .

وبسبب المشاكل التي لها مثل هذه الابعاد على وجه التحديد ، لا يمكن ان نتنصل من المسؤولية الوطنية التي تقضي بتوطيد العزم وتوخي الابداع في التصدي لمشاكل التنمية . وبالمثل مما يجدر بـنا ان نقوله في هذا المحفل ، فإنه بسبب الطابع الدولي للمشاكل على وجه التحديد لا يمكن التراجع عن التعاون المتعدد الاطراف .

لقد اتسمت انشطة الامم المتحدة في هذا العام بجاذبين هامين ، المؤتمر العالمي لاستعراض وتقدير انجازات عقد الامم المتحدة للمرأة الذي انعقد في نيروبي ، كينيا ، والاحتفال بالسنة الدولية للشباب .

ويسر جامايكا انها اشتركت في المؤتمر الذي يرجع قدر كبير من الفضل في نجاحه الى الجهد الذي بذلتها حكومة كينيا . ان اعتماد استراتيجيات مستقبلية كان انجازا ملحوظا ونحن نؤكّد بوجه خاص على تنفيذ البرامج حتى عام ٢٠٠٠ للنهوض بوضع المرأة وادماجها بالكامل في المجتمع .

وكمجزء من الاحتفال بالسنة الدولية للشباب استضافت جامايكا مهرجاناً للشبيبة والمؤتمر الدولي للشبيبة الذي أصدر أعلاناً هاماً.

ولدى التأمل في منجزات الأمم المتحدة على مدى السنوات الأربعين الماضية، ثمة إنجاز واحد يبرز بين الإنجازات الأخرى تفخر جامايكا بصفة خاصة لكونها قد ساهمت فيه، وهو إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي وُقّعت في مونتيفيو بالي في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. ويُعدّني أنّ أعلانَ اتفاقية، في الموعد النهائي للتوقيع عليها في كانون الأول/ديسمبر الماضي، كانت تحمل ١٥٩ توقيعاً، مما يشكل دلالة واضحة لا لبس فيها على التأييد الواسع النطاق الذي تحظى به في المجتمع الدولي.

وقد عقدت اللجنة التحضيرية، التي تتطلع بالمسؤولية عن تنفيذ اتفاقية، دورتين اثناء العام وانشأ نشر بالارتياح لأنها أحرزت تقدماً في تنفيذ ولايتها. بيد أن علينا أن نلاحظ بقلق أنه يجري، في إطار التشريعات الوطنية، اصدار تراخيص لمنع حقوق الاستغلال لجزاء من المنطقة الدولية لقاع البحار. وهذا يشكل تحدياً مباشراً للولاية المنوطة باللجنة التحضيرية ولارادة المجتمع الدولي، وانشأ نرفضه. وفي اجتماع جديّف اعتمدت اللجنة التحضيرية أعلاناً أكدت فيه من جديد أنّ النظام الوحيد لاستغلال المنطقة ومواردها هو النظام الذي أرسّت قواعده اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ورفضت أية مطالبة أو اتفاق أو إجراء يتنافى والاتفاقية بوصفها أساس منح أية حقوق قانونية في المنطقة الدولية لقاع البحار التي تعتبر تراثاً مشتركاً للبشرية. لذلك نحثّ مرة أخرى الدول الأعضاء التي لم تصدق على الاتفاقية أن تفعل ذلك بوصفه تأكيداً ملائماً لتأييدها لها.

ان المستقبل يحمل في شنایاه ، بالنسبة للأمم المتحدة ، تحديات كبرى . وان ثمن القعود والفشل باهظ الى حد مخيف . وفي ميدان نزع السلاح ، وفي ميدان السلم والأمن ، وفي ميدان التعاون الاقتصادي الدولي ، وفي ميدان حقوق الإنسان ، وفي ميدان حفظ البيئة ، أقول في جميع هذه الميادين وفي غيرها ، لدينا التزام لا محيد عنه

ازاء انسفنا وازاء سكان هذا الكوكب في المستقبل . والذين يشدون على اوجه قصور الامم المتحدة ويتجاهلون منجزاتها يجب ان يدركوا ان نقطة اللاعودة قد مرت . وان افضل امل لانسانية يكمن في البحث بمشابرة عن الحلول من خلال المؤسسات المتعصدة بالاطراف . لأن آمرة الانسانية المشتركة تتجاوز الانقسامات بين الدول .

السيد بارو (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالمناسبة

التاريخية للدورة الأربعين هذه للجمعية العامة نحيي حقيقة ان الجنس البشري ما زال على قيد الحياة . ولا نزال نحيا في ظرف زمني عسير في بعض الاحيان يفصل بين نهاية آخر حرب عالمية وتهديد حرب اخرى اعم وأشمل دمارا .

ويعود الفضل بدرجة كبيرة الى هذه المنظمة نتيجة لنجاح الاليات التدابيرية التي شكلت في منظمة الامم المتحدة والمجسدة في ميثاقها ، تلك الاليات التي رسخت وأبرزت الاعتراف العالمي بالحاجة المستمرة لام كوكبنا الى العيش سوية وفقا لتنوع من السلوك المتخضر .

ومن المؤكد ان نجاح الامم المتحدة كان محدودا ، لأن الامم المتحدة اداة ينقصها الكمال في عالم متقلقل ، لكن حقيقة بقائنا بحد ذاتها تكفي للابتهاج . لذلك تتضمن بليز الى سائر اعضاء الامرة في تسجيل شديدها للجهود التي بذلتها هذه المنظمة في المساعدة على درء دمار الانسانية الشهائى الذي جعلت عناصر تكنولوجيتنا الرهيبة منه امرا ممكنا الى حد مخيف .

اننا نهنئكم سيدى الرئيس بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة الأربعين للجمعية العامة ، وتحدونا كامل الثقة بان سجلكم اللامع كسياسي وموفق ، ذلك السجل الذي تضيغونه الى هذا المنصب الرفيع ، سيوضع تحت تصرفنا اثناء الاشهر القادمة .

ونحن لسلفكم بول لوساكا ، صديق بليز العظيم ، اسمى آيات الثناء على قيادته الملهمة للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، وعلى الطريقة التي ادار بها مداولات هذا الجهاز اثناء مدة رئاسته . نتمنى له المزيد من النجاح في حياته الوظيفية المرموقة في خدمة بلده ، زامبيا ، وفي خدمة المجتمع الدولي برمته .

منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة مارس شعب بليز حقه الديمقراطي بان يختار

صورة أخرى لما يجب أن يكون عليه مستقبله . وقد اختار النمو بدلا من الركود ، والتوسيع بدلا من الانكماش ، والأمل بدلا من اليأس . واختار الشعب الحزب الديمقراطي المتجدد ، تحت رئاسة رئيس الوزراء مانويل اسكونيفيل ، لقيادة بليز وتشكيل الحكومة المنتخبة الجديدة . وقد تم الاعراب عن هذا الاختيار بكل حرية ودون قسر أو إراقة دماء أو مهاترات ، واختار البليزيون حكومة متفانية من أجل الحرية والاستقلال الفردي والتطور الديمقراطي .

ومهمة الحكومة الجديدة الان هي ابداء ما يلزم من الجرأة في العمل لتحويل المعتقدات والمبادئ الى واقع والتحرك بشقة بان القوة تكمن في يد شعب بليز مثلاً تكمن في يده الارادة لإحداث التحولات في حياته وحياة امته .

وهدفنا الاسمى هو حفز النمو الاقتصادي والانتقال بالامة الى زيادة العمالة والرخاء . ووفقاً لذلك توضع السياسات المحلية موضع التنفيذ بهدف تكريم البليزيين من جميع مناحي الحياة .

ونظراً لأننا ورثنا اقتصاداً معوقاً ، من الناحية العملية ، بالاعباء التي فرضتها عليه تقييدات الماضي ، فضلاً عن المشاكل الكبرى الناجمة عن ظروف الاقتصاد العالمي غير المرضية ، لا ندعى ان مهمتنا متكونة سهلاً .

لستنا وحدنا في القاء اللوم على العوامل الخارجية الخارجة عن سيطرتنا والتي ابتدلي بها كل بلد نام . اذ ما زلنا نواجه انخفاضاً في الاسواق وفي الاسعار المعروضة علينا مقابل منتجاتنا الاولية وذلك في المقام الاول نتيجة للسياسات الحمائية التي اعتمدتتها البلدان المستوردة . ويزداد وصولنا الى المساعدة المالية الدولية معيبة بسبب فرض شروط قاسية - وفي بعض الاحيان غير مقبولة اجتماعياً - على الاقتراض والتسديد . ويزداد عبء الدين وطأة مع ارتفاع اسعار الفائدة الدولية .

وبينما نتمسك تماماً بمبدأ الوفاء بالالتزامات الدولية نحو المجتمع المالي على أن ينظر نظرة ايجابية الى المقتراحات الرامية الى تخفيف العبء القاهر لمدفووعات الدين . وان مفهوم ربط مدفووعات الدين بمداخل التصدير - الذي وضعته بعض الدول الشقيقة في امريكا اللاتينية - مفهوم يستحق التقدير والثناء .

لقد أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال الأمم المتحدة هذا العام ، إلى ميل العديد من البلدان للجوء إلى النزعة الحمائية من أجل حل مشاكلها الخاصة على حساب البلدان الأخرى . ونحن أيضا نأسف لهذا الاتجاه صوب المنظور الوطني المحيض للإقتصاد ، ونحث على تنفيذ مبدأ قانوني عالمي للالتزام بتعزيز نمو الشعوب الأقل حظا . إن مشاكل البلدان الأشد فقرا ينبغي أن تظل محط الاهتمام ، ولابد من أن يؤخذ نمو النزعات شبه الأقلية والثنائية بين البلدان الكبرى .

ان أحد ركائز التطور الاقتصادي في بليز هو نظام المؤسسات الحرة . ولكن من الصعب للذين يودون الایمان بحكمة هذا النظام أن يفكروا باستمرار الاجحاف فيه ، حيث يحجب العالم الصناعي المساعدة والتعاون الضروريين ، وحيث تُقْحَم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الاعتبارات السياسية في معايير الاهلية ، وحيث يقال للحكومات ذات السيادة ان عليها أن تقبل بالوصفات العلاجية الاقتصادية الواسعة المفروضة من الخارج أو أن تواجه تقلصات لا تتحمل في التدفقات المالية من مؤسسات الإقراض العالمية .

ان المؤسسات الحرة ينبغي أن تخدم مملحة التنمية ، لا أن تتحدى أمن اقتصاداتنا الضعيفة ، أو أن تعمل كأداة لزيادة فقر المجتمعات الفقيرة . والأمم النامية مثل بليز ذات الاقتصادات المغيرة والمنفتحة عليها أن تناضل نضالا مستمرا للحفاظ على استقلالها وسيادتها في وجه الحقائق الجغرافية السياسية الناجمة عن القسر الضمni في عالم يصبح بصورة متزايدة عالما ثنائياقطبيا .

وكدولة صغيرة من دول أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، فان سياسة بليز الخارجية لابد بالضرورة أن تبرز الشواغر المحلية ، ولكن لابد أن تعتمد أيضا على مبادئ التعايش السلمي والتعديدية السياسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وحل المنازعات بالوسائل السلمية . ويتعين علينا أن نعمل بقوة وبغيرية ، بالتضامن مع غيرنا من الدول الصغيرة التي تواجه مشاكل مماثلة وتشاطرنا شواغلنا المشتركة .

هذه هي المبادئ التي توجه علاقة بليز مع أعضاء المجتمع الكاريبي الذي يشاطرنا قرابة ناشئة عن تراث ثقافي مشترك وتاريخ وتجربة استعمارية مشتركة . ونحن

ملتزمون بالعمل معًا مع الدول الشقيقة في منطقة الكاريبي لجعل التجمعات دوناقليمية أكثر فعالية وتكاملًا وتمثيلًا لتطورات شعوبنا . ونحث الأمم البعيدة عن المنطقة على التعاون مع السياسة التي من شأنها أن تجعل منطقة الكاريبي منطقة سلام . وبطبيعة الحال هناك أيضًا توافق في المصالح مع الأمم الأكبر في هذا النصف من الكره الأرضية ، وخاصة مع الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فإن حكومة بلادي لا تتمسك بـ أي مذهب يقوم على الحتمية الجغرافية . إن كون وجودنا فيما يسمى بمجال نفوذ قوة عالمية لا يمكن أن يملي علينا أن تحد حرية تحرك بليز في علاقاتها الدولية بأى حاجة إلى موافقة خارجية .

إن علاقات بليز مع الدول المجاورة في أمريكا الوسطى تقوم على احترام تقرير المصير الوطني والسيادة وحق جميع الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمنأى عن التهديدات والضغوط الخارجية . ومع هذا ، فقد اخترنا بمحض إرادتنا الالتزام التام بمبادئ الديمقراطية البرلمانية ، واننا نلاحظ مع الارتفاع الاتجاه الواضح صوب اضفاء الطابع الديمقراطي ، أو إعادة اضافاته على قارتنا .

إن العنف الذي لا يزال يعصف بأمريكا الوسطى ويتسرب في اختلالات عاصفة تنزل بالشعوب وتشردها هو أمر يؤسف له ويؤثر تأثيرا سلبيا على قدرتنا كأمم محبة للسلام على تهيئة الظروف المؤاتية لعودة منطقتنا إلى حالتها الطبيعية .

إن حكومة بلادي تشعر بقلق خاص إزاء هذه المسألة نظراً للهجرات عبر الحدود للهاريين من وجه الصراعات ، وهي المهاجرات التي تسبب حدوث تدفقات من اللاجئين إلى بليز ، مما يشعل إلى درجة كبيرة على مواردنا الاجتماعية والاقتصادية الضئيلة أصلًا ويهدد بحدوث توترات عرقية وديمغرافية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن أهالي بليز ، بالرغم من تاريخنا القائم على التطور السلمي المستقر ، لا يمكن أن يظلوا إلى الأبد ممحضين ضد العدوانية وعدم الثقة المتأصلين وللذين يطبعان تطور الصراع في هذه المنطقة . ولا يمكننا أن نتجاهل المحاولات التي تبذلها الدول الخارجية لاستغلال الظروف التاريخية والسايدة من أجل تحقيق مكاسب في المواجهة العالمية القائمة بين الشرق والغرب .

اننا نرى أن الحل السياسي الإقليمي أمر حتمي . ونعتقد أن عملية كونتادورا تمثل أفضل السبل لمعالجة الحالة .

أثناء فترة الاشهر العشرة من الادارة الجديدة لبليز ، ستحت لرئيس الوزراء وأعضاء وزارته فرصة الشروع في مناقشات وتبادل للاراء مع اعضاء من بلدان كونتادورا بشأن التطورات الجارية في امريكا الوسطى . وطوال هذه المناقشات ساد موضوع واحد ، الا وهو الحاجة الى استخدام الاليات التي من شأنها أن تضمن في نهاية المطاف ايجاد حل دائم للمشكلة الاقليمية .

وهناك الان ضرورة ملحة الى أن تبدي الاطراف الرئيسية في المسراع الارادة السياسية اللازمة من أجل التوقيع على المشروع النهائي لوثيقة كونستادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . فلن يمكن إلا على هذا الاساس القضاء على الفجوات التي خلقت لتفصل بين الكيانات السياسية والمجموعات بفلسفات سياسية واقتصادية ممطعة . وعند ذلك يمكن تعزيز استقلال وسيادة دول امريكا الوسطى واطلاق عنان الطاقات الخلاقية الموجودة لدى شعوبنا من أجل التركيز على الاتشطة الانمائية اللازمة لکفالة أن تعيش مجتمعاتنا في رخاء وتنظيم .

ليس لدى حكومة بلادى أى رغبة في زيادة تعقيد مشاكل المنطقة ، ولكن نظرا للدعوى المعلقة التي أطلقتها جمهورية غواتيمالا بشأن الاراضي التي تقوم عليها بليز ، فإن أمن وطننا والدفاع عنه من أعلى الأولويات في سياستنا الخارجية .

ان الحكومة الجديدة في بليز تلتزم بابداء الواقعية والمرونة من أجل ايجاد حل سلمي ودبلوماسي . وتحقيقا لهذا الهدف ، اشتراكنا في مناقشات غير رسمية مع مسؤولين من حكومة غواتيمالا في وقت مبكر من هذا العام لاستكشاف السبل المؤدية الى ايجاد حل يعترف بسيادة بليز وحقنا في صيانة وحماية حدودنا الدستورية الحالية ، حل من شأنه أن يحقق ذلك حتى ولو كان يسعى الى تلبية بعض الشواغل الامنية الخاصة بغواتيمالا .

ومع ذلك ، يجب أن نوضح أن استقلال بليز لا يمكن الرجوع عنه . انهحقيقة عملية وواقعية من حقائق الحياة الدولية . والقول بغير ذلك أمر عقيم يخالف مسيرة

التاريخ . وبغية احراز أي تقدم حقيقي ، ينبغي أن تبرز المناوشات والمفاوضات مع
غواتيمالا هذه الحقيقة .

ان اهالي بليز يرحبون ببواشر العودة الى الديمقراطية والحكم المدني في
غواتيمالا ويتوقعون ان يسود التفاهم والمرونة تماما في المناقشات المقبلة مع
الادارة المدنية .

ولهذا فإن المقدمة لعلاقات الوئام بين بليز وغواتيمالا هي الاعتراف بهذين الكيانين السياديين المنفصلين اللذين يتشاركان حدودا مشتركة . إن هذين الكيانين ينخرطان في السعي إلى تحقيق ظروف أفضل لمعيشة مواطنيهما . وهذا السعي سيجرى على أفضل وجه في مناخ يسوده السلم والاستقرار والامن الداخلي .

ان سياسة حسن الجوار بين بلدانا ، والتفاهم والاحترام المتبادل بين ، يمكن ان تزيل الحواجز والشكوك التي حرمتنا من العيش معا كما ي ينبغي للجيران ان يعيشوا . هذا هو موقف بلizin . ونحن نناشد سلطات غواتيمالا ان تستجيب له على نحو ايجابي .

هناك جانب آخر من جوانب شواغلنا الأمنية ، ألا وهو أن حكومة بلادي يسيئها البلاء الذي ابتلي به مجتمعنا والمتمثل في انتاج وتهريب المخدرات ، وتدين هذه الاعمال ادانة قاطمة .

وقد بذلنا في حدود مواردنا جهوداً جبارة للقضاء على هذه التجارة وازالت خطورتها المزعجة للاستقرار . ومدّة بداية هذا العام نجحت عمليات مشتركة بين الجيش والشرطة في اجتثاث ما يزيد على ٨٠ ٠٠٠ نبتة ماريجوانا والتخلص من ٧ ٠٠٠ رطل من الماريجوانا المجهزة . وقد وجهت تهمة الاتجار بالماريجوانا الى ٢٧٥ شخصاً في بلسي ، وحكم حتى الان على ٢٢٨ منهم . وفي الاشهر الستة الماضية حجزت الشرطة ٤ طائرات مسجلة في الولايات المتحدة و ١٠ عربات نقل ومادرتها محكماً .

ولهذا السبب نشعر بالانزعاج الشديد عندما يدعى بأن بلير قد عجزت عن القضاء على محاصيلها من المخدرات . ان قول ذلك هو بمثابة نشر معلومات خاطئة من النوع الاشد خبشاً . وقد كانت هناك بالطبع اختلافات في وجهات النظر مع الاخرين الذين يشنون حرباً على المخدرات ، وبصورة رئيسية حول الطرق التي ينبغي استخدامها في الحملة التي نشنها للقضاء على المخدرات . فقد الح علينا باستخدام الرش الجوى لمزارع الماريجوانا بالمبيدات الكيميائية للنباتات ، ولكننا لا نزال نفضل استخدام الطرق اليدوية للقضاء عليها الى ان نضمن لانفسنا ولشعبنا ان الرش الجوى لن يسبب مخاطر غير مقبولة على الصحة او على البيئة ولا نزال حتى الان نتّخذ خطوات ستمكنا من البت في ذلك .

ومن المؤسف ان هذا الموقف لم يرض البعض . الا انه لا يمكن السماح لاحتلال توازن القوة ان ينال من الحق السيادى للدول الصغيرة في العمل في ضوء ما تعتبره في مصالحها الوطنية . ويتعين علينا وبالتالي ان نعلن من هذه المنصة اليوم رفضاً ، بمحنة الميثاق ، للتهديد بالقسر المعتبر عنه ضمّنها في الامكانية المعروفة علينا بقطع المعونة او غيرها من التدابير الرامية الى اجبارنا على التحرك في وقت سابق لذاته وبطريقة لا تعتبرها مرغوبة .

وفي الاطار الأوسع لنصف الكرة الذي نعيش فيه فان حكومة بلادي تأسف لاستبعاد بلير من منظمة الدول الامريكية . واننا على ثقة من ان العقبات التي تحول الان دون ان نصبح عضواً كامل العضوية في تلك المنظمة الهامة سيتم تجاوزها قريباً . فنحن نعول على حكمة الاعضاء في المجلس الدائم وحركتهم ومسؤوليتهم لاعادة صياغة ميثاق تلك المنظمة لينستجيب لروح وحدة نصف الكرة وعالميته التي تواجهها واضعو الميثاق .

ان رؤية حكومة بلادي للعالم تتحتم على بلizer ان تكون مناصراً جهوراً للديمقراطية البرلمانية ، وللتعاون المتبادل فيما بين الدول في المجتمع العالمي ، وللاحترام الصارم لحقوق الانسان والحربيات الاساسية لمواطيننا .

اننا نؤمن بالنهج المتعدد الاطراف لحل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملحة التي تواجهنا كامم وكمجموعات سياسية . وان اي تراجع عن التعددية يقوض ، في رأينا ، فعالية التجمعات السياسية التي تعمل معاً وتمتنع الافسر والافسر منا من جني ثمار العمل المشترك . وسيكون من دواعي الاسف الشديد ان يحصل هذا التراجع في هذه السنة التي تصادف الذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة ، لأن التكافل كان سبب اقامة الامم المتحدة ، كما ذكر بوضوح في اعلان ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢ الذي انشأ ائتلاف زمن الحرب ، وكما هو مؤكّد عليه في ميثاق المحيط الاطلسي المدجح في اعلان عام ١٩٤٢ ، والذى هو بكل معنى الكلمة رائد ميثاق الامم المتحدة الحالى .

ومراعاة لكل ذلك ، تؤكّد بلizer مجدداً تمسكها بكل المنظمات الاقليمية والدولية التي نحن اعضاء فيها ، بما في ذلك الاتحاد الكاريبي ، وبلدان الكمنولث ، والامم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز . ولتكن كنا نشعر ان هناك من يسعى الى تحويل حركة عدم الانحياز الى محفل لتوجيه الشتائم المؤذية ، واد نعتبر هذا التطور تطوراً عقيماً ، فان حكومة بلادي تشعر ، مع ذلك ، ان روح باندونغ ، والمبادئ الاساسية التي احيت هذه الحركة ، لا تزال قوة محركة لاحلال السلم العالمي .

ان حكومة بلادي تؤيد المبادرات الاصلية لمجموعة الـ ٧ ، التي صدقت عليها الجمعية العامة ، والتي اتبثتت عنها الدعوة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان الاهداف الاساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد لها اهمية واضحة بالنسبة لبلizer ، لأننا نعاني من المشاكل والشواغل المشتركة التي تعاني منها بلدان العالم الثالث الأخرى .

ان بلizer ملتزمة بالتعاون الكامل في الجهد الرامي الى اقناع البلدان المتقدمة النمو بان ازدهار المجتمع الدولي ككل يعتمد على ازدهار الاجزاء التي يتتألف منها ، وان الرفاهية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، للاجيال الحالية

ولاجيال المستقبل تعتمد اكثر من اي وقت مضى على التعاون فيما بين جميع اعضاء المجتمع الدولي على اساس المساواة في السيادة .

ان شعب بلير يشعر بالقلق العميق لانه بينما تحتفل بالذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة ونشيد بالانجازات العديدة التي حققتها هذه المنظمة وأشارها الايجابية على النظام العالمي البالغ ، فانها تشهد مرور اربعين سنة على حرمان الشعب الناميبي من ممارسة حقه في الحرية والاستقلال .

انها تتألم لعجز المجتمع الدولي عن ممارسة الضغط الفعال على الحكام البيروني في جنوب افريقيا لارغامهم على رفع قبضتهم عن مصير الشعوب السوداء في الجنوب الافريقي .

ان كل خطوة تتخذها البلدان التي يوسعها ان تؤشر على مجرى الاحداث في الجنوب الافريقي من اجل القضاء على نظام الفعل العنصري الفاسد اخلاقيا والمفلح دوليا متكون - مهما مفرت او تأخرت - دليلا عمليا على تأييدها لحق الاغلبية السوداء في نضالها من اجل التحكم بمصيرها .

ان الفعل العنصري جريمة ضد الانسانية ، وقد خسر نظام الفعل العنصري في جنوب افريقيا حقه في ان يكون عضوا في مجتمع الامم . ومن الضروري تكثيف جميع التدابير الرامية الى عزل هذا النظام . وان الحجة القائلة بان الجزاءات الالزامية الفعالة لن تؤدى الا الى تفاقم مأساة السود الذين يعانون بالفعل في جنوب افريقيا ، هي حجة زائفة ، تعنى في كل الاحوال الذريعة المضللة للتذرع الذى من شأنه ان يؤدى الى ادامة الفعل العنصري البغيض .

ونؤكد ايضا ببنفس القدر على ضرورة حماية حقوق سكان جزر فوكلانت في جنوب المحيط الاطلسي ، وحقوق شعب تيمور الشرقي والمحراء الغربية في تقرير مصيرهما ، وحق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه ، وحق اسرائيل في العيش داخل حدود امنة ، وحقوق الشعب اللبناني الذى يصبو الى السلام ، وحق الشعب الافغاني في استعادة السيطرة على ارضه ، وحق شعب كمبوديا في استعادة سيادته .

وشرى ان من المفارقات ان الشرقيين الادنى والاوسع الذين كانوا مهدى لكثير من حضارات العالم الرائدة ، اصبحا اليوم مسرحا لكثير من التوتر والنزاع . ويجب وضع حد لتلك الاعمال التي لا تليق بالاثقاء والتي تتسبب ، مثلا ، في اطالة الحرب بين ايران وال العراق .

واخيرا ، فاننا نطالب باتخاذ تدابير فورية لتخفيض محنـة كل البلدان التي تعانـى من الجوع والحرمان والتصحر والمرض .

ولاشك في ان الرجال الحكماء الذين وضعوا ميثاق الامم المتحدة منذ اربعين سنة في سان فرانسيسكو توقعوا نشوء عالم لا يتسـم بالكمـال . فقد توقعوا ان يحدث عدم انسجام ونزاع . ولهذا السبـب يبرز الميثاق حـسـمـ النـزـاعـ وـالـتـعـاوـنـ فـيـماـ بـيـنـ الـسـوـلـ . ورغم حدوث تغييرات كثيرة في هذه السنوات الاربعين فـما زـالـ الـاهـمـاـتـ الـاـسـاسـيـةـ بـاـقـيـةـ كـمـاـ هـيـ .

واكثر الاستلة الحاجـاـ هو ما اذا كان العالم ، كما نعرفه اليوم ، مـيـقـىـ ٤٠ـ سـنـةـ اـخـرىـ . وبـالـتـالـىـ ، فـانـنـاـ نـطـالـبـ جـمـيعـ الدـوـلـ الـاعـضـاءـ انـ تـجـعـلـ هـذـهـ الذـكـرـيـ اـرـبـعـيـنـ فـرـمـةـ لـاعـادـةـ التـكـرـيـرـ ، وـفـرـمـةـ لـتـجـدـيدـ . فـلـنـسـعـ بـمـزـيدـ مـنـ الـمـشـاـبـرـةـ لـاـلـىـ تـحـقـيقـ الـاـنـتـصـارـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ بـلـ الـىـ اـيـجـادـ الـحـلـوـلـ الـدـبـلـوـمـاـسـيـةـ ، وـلـ الـىـ تـحـقـيقـ تـفـوـقـ نـوـوـيـ بـلـ الـىـ تـحـقـيقـ الـامـنـ لـلـجـنـسـ الـبـشـرـىـ .

وتصر بلين على انـناـ سـنـجـدـ فـيـ اـطـارـ مـبـادـئـ مـنـظـوـمـةـ الـامـمـ الـمـتـحـدـةـ وـمـارـسـاتـهـاـ ، وـفـيـ تـهـجـهـاـ الـمـتـعـدـدـ الـاـطـرـافـ لـلـحـفـاظـ عـلـىـ السـلـمـ الـعـالـمـيـ ، اـفـضلـ السـيـلـ لـتـجـبـ اـحـتـمـالـ نـهـاـيـةـ الـعـالـمـ - اـىـ حـلـوـلـ الـلـلـيـلـ الـاخـيـرـ عـلـىـ الـاـنـسـانـيـةـ .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠